



مؤشرات مرتبطة
بالأشخاص المعرضين سياسيا

تمهيد

يعتبر الأشخاص المعرضون سياسيا فئة من العملاء محفوفة بالمخاطر بطبيعتها وذلك يعود لطبيعة السلطة الموكلة لهم، والتي قد تعرضهم للكثير من الضغوطات، وكذلك الفرص التي تمكنهم من الحصول على عوائد مالية بطرق غير مشروعة، وقد تتعرض المؤسسات المالية، ومؤسسات الأعمال والمهن غير المالية لمخاطر غسل الأموال/ تمويل الإرهاب المرتبطة بالمعاملات، والخدمات، أو القنوات التي يستخدمها الشخص المعرض سياسيا أو الأشخاص المرتبطين به ارتباطا وثيقا، والمعرفين بحسب قانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته، كالتالي:

- الشخص المعرض سياسيا:
 - هو الشخص الطبيعي (مواطن/ أجنبي) الذي عهد إليه وظيفة عامة بارزة مثل: رؤساء الدول، الحكومات، كبار السياسيين، القضاة، قيادي الجيش أو كبار المسؤولين التنفيذيين في الكيانات التجارية المملوكة للدولة.
 - أو الشخص الطبيعي (مواطن/ أجنبي) الذي أوكلت إليه حاليا أو في السابق مناصب إدارية عليا في المنظمات الدولية، مثل: المدراء أو نوابهم أو أعضاء مجلس الإدارة.
- الأشخاص المرتبطين ارتباطا وثيقا بالشخص المعرض سياسيا: وقد يكون هذا الارتباط اجتماعي مباشر كأفراد الأسرة المقربين حتى الدرجة الثانية، أو قد يكون الارتباط مهني عن طريق المشاركة في أعمال معينة.

❖ مؤشرات مرتبطة بالعميل:

1. بيانات ومعلومات العميل المعرض سياسيا مثل: (أملكه، وراتبه)، لا تتوافق مع معلوماته المفصَح عنها للعامه.
2. يتردد العميل المعرض سياسيا في تقديم أي معلومات متعلقة بمصدر الثروة أو الأموال، أو أن المعلومات المقدمة غير كاملة وغير دقيقة.
3. عدم افصاح العميل المعرض سياسيا عن كافة المناصب التي يتقلدها.
4. يقوم الشخص المعرض سياسيا بمحاولة التخفيض من أهمية المنصب العام الذي يتقلده.
5. يقوم الشخص المعرض سياسيا باستخدام أطراف أخرى سواء (شخص طبيعي أو كيان تجاري) بغرض إخفاء هويته، أو الملكية أو القطاعات أو الدول المتورطة.
6. يقوم الشخص المعرض سياسيا باستخدام وسطاء (كالمحامين، المحاسبين. وكلاء العقارات.. أو غيرهم) بما لا يتناسب مع نشاطه ولغرض إخفاء الهوية.
7. يقوم الشخص المعرض سياسيا بتسجيل ملكية أحد أملاكه إلى أحد أفراد العائلة أو الشركاء المقربين، بغرض إخفاء هويته.
8. يقوم الشخص المعرض سياسيا بالاستفسار عن السياسات الداخلية والأنظمة الرقابية المتعلقة بالمعرضين سياسيا.
9. يمتلك الشخص المعرض سياسيا العديد من الأصول يسهل تحويلها إلى نقد.
10. المستوى المعيشي للشخص المعرض سياسيا يتجاوز دخله القانوني المعروف.
11. الشخص المعرض سياسيا والذي سبق أن تم إنهاء ارتباطه بالمؤسسات المالية أو غير المالية الأخرى.
12. سبق وأن تعرضت المؤسسات المالية أو غير المالية بإجراءات قانونية بسبب العميل المعرض سياسيا.

❖ مؤشرات مرتبطة بالمعاملة:

1. يتردد العميل المعرض سياسيا بالإفصاح عن الغرض من المعاملات أو الأعمال.
2. عدم تناسب النشاط المالي للشخص المعرض سياسيا والنشاط المتوقع بناء على بياناته المذكورة لدى المؤسسات المالية وغير المالية.
3. النشاط المفاجئ للحساب المجمع لفترة طويلة.
4. وجود تدفقات نقدية كبيرة من وإلى حساب الشخص المعرض سياسيا مثل: (معاملات الإيداع، السحب، التحويلات، الشيكات الواردة والصادرة بمبالغ هائلة).
5. تكون التدفقات المالية الشخصية للشخص المعرض سياسيا مختلطة بتدفقات النشاط التجاري.
6. وجود معاملات لكيانات تجارية لا تربطها صلة بالشخص المعرض سياسيا، ولا تتناسب مع نشاطه.
7. يقوم الشخص المعرض سياسيا بمعاملات تجارية مع شريحة كبيرة من العملاء الأجانب.

❖ مؤشرات مرتبطة بالمنتج والخدمة والقنوات المستخدمة:

1. يقوم الشخص المعرض سياسيا باستخدام خدمات المؤسسات المالية أو غير المالية الخاصة التي عادة ما تكون غير مألوفة للأجانب أو أصحاب الثروات.
2. يقوم الشخص المعرض سياسيا بالدفع للمعاملات نقداً، بحيث لا يتبين مصدرها.
3. يقوم الشخص المعرض سياسيا باستخدام المبالغ التي تكون أعدادها مقربة وليست أرقام صحيحة دون وجود سبب اقتصادي واضح.
4. يتلقى الشخص المعرض سياسيا دفعات مالية واردة من قبل أطراف ثالثة لا تربطهم صلة واضحة.
5. يستخدم الشخص المعرض سياسيا عدة حسابات مصرفية دون وضوح الغرض الاقتصادي.
6. يقوم الشخص المعرض سياسيا باستخدام حسابات المراسلة بين البنوك عبر الحدود لإتمام المعاملات، بحيث تكون *البنوك المراسلة وهمية أو أن الشخص المعرض سياسيا يمتلك السيطرة على البنك المراسل أو عن طريق المساهمة.
7. يقوم الشخص المعرض سياسيا باستخدام صناعات، خدمات، قنوات كثيفة النقد والتي تعتبر من أكثر القطاعات التي يمكن استغلالها لعمليات غسل الأموال/ تمويل الإرهاب، والموضحة كالتالي:
 - تجار الذهب والمعادن الثمينة والبضائع الفارحة.
 - تجار وسائل النقل الفارحة مثل سيارات، سفن، طائرات بأنواعها.
 - تجار العقارات الفارحة.
 - قطاع تجارة الأسلحة والدفاع.
 - القطاع المصرفي والمالي.
 - قطاع البناء والبنية التحتية.
 - قطاع التطوير والتنمية.
 - قطاع الصحة.
 - قطاع التنقيب والحفر.
 - قطاع الخدمات العامة.
 - القطاعات الخاضعة للخصخصة.
 - الشركات التي تربطها بالحكومة علاقة عمل (مشتريات حكومية/ مناقصات).

*البنوك المراسلة: هي شبكة من البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية التي يتعامل معها البنك المحلي لتقديم خدمات تحويل الأموال وتمويل التجارة الخارجية والاعتمادات المستندية وغيرها من الخدمات المالية لصالح عملائه المحليين أو لصالح أنشطة البنك الاستثمارية الدولية، لذا فإن طبيعة المعاملات تنطوي على علاقة متبادلة عبر الحدود وبعملات متعددة، لذا تكون المعاملات تحت رقابة وإشراف البنك المحلي بإشراف بنك الكويت المركزي.

❖ مؤشرات مرتبطة بالموقع الجغرافي:

1. تكرار انتقال الأموال من وإلى دول لا تربطها صلة بالشخص المعرض سياسيا.
2. الشخص المعرض سياسيا الأجنبي الذي سبق وأن تم رفض دخوله إلى الدولة لأسباب تتعلق بتأشيرة الدخول.
3. أن يكون الشخص المعرض سياسيا الأجنبي من الدول التالية:
 - دول مصنفة من قبل المصادر الموثوقة بأنها عالية المخاطر بشأن غسل الأموال/ تمويل الإرهاب.
 - دول مصنفة من قبل المصادر الموثوقة بأنها ذات مستوى عالي من الفساد، أو التي لا تطبق اتفاقيات محاربة الفساد.
 - دول مصنفة من قبل المصادر الموثوقة على أنها ذات معدل جريمة مرتفع.
 - دول تعتمد في صادراتها على البضائع غير المشروعة كالمخدرات.
 - دول ضعيفة في مجال الحوكمة والمحاسبة وتنفيذ القانون.